

أبعاد وانعكاسات التحوّل في سورية: قراءة في التداخيات الداخلية والإقليمية

الدكتور : عمر رحال

جزء من هذه الدراسة نشر في مجلة دراسات شرق أوسطية وهي مجلة محكمة

السنة 29 العدد (112) صيف 2025

فهرس الدراسة

الصفحة	الموضوع	الرقم
3	الملخص بالعربية والانجليزية	1.
7-4	<p>الفصل الأول: المقدمة والإطار النظري</p> <ul style="list-style-type: none"> • مقدمة • أهمية الدراسة • أهداف الدراسة • منهجية الدراسة • مشكلة الدراسة • فرضية الدراسة • أسئلة الدراسة • إطار الدراسة • الإطار الزمني والمكاني للدراسة 	2.
9-8 10-9 12-11 14-13	<p>الفصل الثاني: التحولات الداخلية في سورية: تغيرات في بنية النظام السياسي والمؤسسات الرسمية والبنى الاجتماعية</p> <p>أولاً: تغيرات في بنية النظام السياسي والمؤسسات الرسمية</p> <p>1. الإصلاح السياسي</p> <p>2. التحولات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية (النزوح، الطائفية، التهجير)</p> <p>ثانياً: العدالة الانتقالية في سورية: مدخل لتحقيق المصالحة والاستقرار</p>	3.
16-15 19-17 22-20 24-23 26-25 29-27	<p>الفصل الثالث: التفاعلات الإقليمية للتحولات في السورية</p> <p>أولاً: إعادة تموضع سورية في النظام الإقليمي بعد الصراع: دوافع المصالح وحدود الانفتاح</p> <p>1. إيران وسورية: المعادلة الإقليمية الجديدة الانسحاب الطوعي أم الإخراج القسري؟</p> <p>2. تركيا وسورية: الأمن القومي والوجود العسكري في الشمال السوري</p> <p>3. لبنان وحزب الله وسورية العلاقة العضوية وتداعيات الانفصال المحتمل عن حزب الله</p> <p>ثانياً: التحولات في سورية وتأثيرها على القضية الفلسطينية وعلاقتها مع الفصائل: التداعيات والمآلات</p> <p>1. سورية الجديدة ومبدأ الحياد الإقليمي: هل تتراجع القضية الفلسطينية؟</p> <p>2. مستقبل الوجود الفصائلي في سورية</p> <p>ثالثاً: التفاعلات السورية-الإسرائيلية: من المواجهة إلى احتمالية التطبيع</p>	4.
31-30	خاتمة	5.
34-32	قائمة المراجع	6.

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل طبيعة التحول السياسي في سورية بعد سقوط النظام داخلياً وإقليمياً تشكل التحولات السياسية المحتملة في سورية، بعد سقوط نظام الأسد، محطة مفصلية لإعادة بناء الدولة السورية وهويتها الوطنية وموقعها الإقليمي. إذ لم يعد الأمر مجرد انتقال في السلطة، بل بات رهناً بإعادة صياغة العقد الاجتماعي على أسس ديمقراطية وتعددية تعالج الانقسامات الطائفية والإثنية والمناطقية، وتضمن العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية وإعادة الاعتبار لمفاهيم المواطنة والشرعية الشعبية. داخلياً، تواجه سورية الجديدة مهمة معقدة تتمثل في إصلاح شامل لمؤسساتها الأمنية والقضائية والمدنية، وإطلاق عملية تنمية لإعادة الإعمار ودمج اللاجئين والنازحين، وتثبيت السلم الاجتماعي، بينما خارجياً، يتوقع أن تعيد دمشق رسم علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية، لا سيما إيران وتركيا و"إسرائيل"، كما يبقى مستقبل القضية الفلسطينية في قلب المعادلات الجديدة، إذ سيتعين على النظام السياسي السوري الجديد إثبات التزامه المبدئي تجاه الحقوق الفلسطينية في خضم الضغوط الرامية لإعادة هندسة الإقليم بما يخدم مشاريع التسوية. من هنا، تؤكد الدراسة أن نجاح التحول السوري مرهون ببناء مشروع وطني جامع، وإرادة سياسية مستقلة، ورؤية إستراتيجية، وتستجيب لمطالب السوريين وتطلعاتهم لدولة مدنية ديمقراطية متصالحة مع ذاتها ومحيطها.

Abstract

The study aimed to analyze the nature of the political transformation in Syria following the fall of the regime, both domestically and regionally. The potential political shifts in Syria after the collapse of Assad's rule represent a pivotal juncture for rebuilding the Syrian state, redefining its national identity, and repositioning it within the regional order. This transformation is no longer merely a change in power, but rather hinges on reshaping the social contract on democratic and pluralistic foundations that address sectarian, ethnic, and regional divisions, while ensuring transitional justice, societal reconciliation, and the restoration of citizenship and popular legitimacy. Domestically, the new Syria faces a complex task involving comprehensive reform of its security, judicial, and civil institutions, the launch of a developmental process for reconstruction, the integration of refugees and internally displaced persons, and the consolidation of social peace. Externally, Damascus is expected to redefine its relations with key regional and international actors, particularly Iran, Turkey, and Israel. Meanwhile, the future of the Palestinian cause remains central to these new equations, as the new Syrian political system will need to demonstrate its principled commitment to Palestinian rights amidst pressures to reshape the region in favor of settlement projects. Thus, the study concludes that the success of Syria's transformation hinges on building an inclusive national project, maintaining an independent political will, and adopting a strategic vision that meets the aspirations of Syrians for a democratic, civil state reconciled with itself and its regional environment.

الكلمات المفتاحية

النظام السياسي السوري، القضية الفلسطينية، عدالة انتقالية، مواطنة، إصلاح، تطبيع، اللاجئين، سورية، إيران، حزب الله، لبنان، المقاومة، تركيا، النزوح، الطائفية، التهجير، المصالحة الوطنية.

الفصل الأول: المقدمة والإطار النظري

1. مقدمة

شهدت سورية منذ العام 2011، واحدة، قد تكون، من أكثر الأزمات تعقيداً في التاريخ المعاصر، حيث تحول الحراك الشعبي السلمي المطالب بالإصلاح إلى صراع مسلح مفتوح متعدد الأطراف، تجاوز الطابع المحلي ليصبح ساحة لتقاطع المصالح الإقليمية والدولية. وقد أدى استمرار النظام السياسي بقيادة الرئيس السابق بشار الأسد في الحكم، رغم الضغوط الداخلية والخارجية، إلى إعادة تشكل الخريطة السياسية والعسكرية والاجتماعية للدولة السورية، مع ما رافق ذلك من تداعيات خطيرة على وحدة المجتمع السوري، واستقرار الدولة، وبنية النظام الإقليمي. وفي هذا السياق، فإن مسألة سقوط نظام الأسد وتأسيس نظام سياسي جديد لا تُعد مجرد انتقال في السلطة، بل تحولاً بنوياً يمس هوية الدولة، وتركيبه الحكم، وموقع سورية في المعادلات الإقليمية والدولية.

إن تحليل أبعاد هذا التحول يفترض ابتداءً تفكيك البنية السياسية والاجتماعية التي أنتجها النظام السوري السابق خلال العقود الماضية، والتي قامت على المركزية الشديدة، والتحالف مع مؤسسات أمنية-عسكرية متغلغلة، وشبكات مصالح اقتصادية ضيقة، غالباً ما تم ربطها بطوائف ومناطق محددة. لقد أفرز هذا النموذج نمطاً من الحكم السلطوي الاستبدادي القائم على تهميش التعددية السياسية والاجتماعية، وتفكيك المجال العام، واحتكار أدوات القوة والموارد. ومع انفجار الأزمة، كشفت هذه البنية هشاشتها البنوية، حيث تآكلت شرعية الدولة وتفككت مؤسساتها في العديد من المناطق، لصالح فواعل جديدة مسلحة ومدنية، عابرة أحياناً للهويات الوطنية. وبالتالي، فإن النظام السياسي الجديد لا يمكن أن يُبنى على أنقاض النظام القديم دون معالجة هذه التشوهات البنوية، وإعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس جديدة من التمثيل، والمساءلة، والتوازن بين المركز والأطراف.

داخلياً، يُتوقع أن يكون لهذا التحول انعكاسات بالغة على الهوية الوطنية السورية، التي تآكلت بفعل الانقسامات الطائفية، والإثنية، والمناطقية. وإن تأسيس نظام سياسي جديد يفترض إعادة بناء العقد الاجتماعي بين المكونات السورية، من خلال الاعتراف بالتعددية الثقافية واللغوية، وضمان المشاركة السياسية العادلة، وتكريس مبدأ المواطنة المتساوية كأساس للانتماء، بعيداً عن منطق المحاصصة والانغلاق. كما يستدعي ذلك إعادة الاعتبار لدور المؤسسات المنتخبة، واستقلال القضاء، وحرية الإعلام والمجتمع المدني، بما يعيد الثقة المفقودة في الدولة، ويُمكنها من إدارة التنوع بدل قمعه. وإلى جانب هذه الأبعاد السياسية، سيكون على النظام السياسي السوري الجديد أن يعالج التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة، وفي مقدمتها إعادة الإعمار، ودمج

النازحين واللاجئين، وتحقيق العدالة الانتقالية التي تمثل شرطاً ضرورياً لأي مصالحة وطنية مستدامة.

أما على المستوى الإقليمي، فإن سقوط نظام الأسد مثّل زلزالاً سياسياً خطيراً قد تكون إحدى إفرازاته تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، وثاني تلك الإفرازات إعادة هندسة الإقليم، من حيث الجغرافيا والديمغرافيا، بما فيها قوى المقاومة، ولكن هذه الهندسة للإقليم ستكون على المقاس الأمريكي والإسرائيلي، وأولى الشعوب والدول التي ستتأثر بهذه الإفرازات ستكون لبنان وفلسطين.

في بنية التحالفات التقليدية في الشرق الأوسط، شكل النظام السوري السابق، أحد الأركان الأساسية لما يُعرف بمحور المقاومة، إلى جانب إيران وحزب الله، وهو المحور الذي اصطدم مراراً مع المحور الإقليمي المقابل المكوّن من السعودية، والإمارات، وتركيا، ومصر في إطار تنافس على النفوذ والهيمنة. ومن ثم، فإن نهاية هذا النظام أضعف تموضع إيران في المنطقة، خاصة وأن النظام الجديد يبتعد عن طهران ويقرب من العواصم العربية والغربية، وانعكس ذلك على الساحة اللبنانية، من خلال تأثيره المباشر على موقع حزب الله ومصادر قوته الإقليمية، ما قد يُحتم إعادة رسم المعادلات السياسية والأمنية في لبنان والتي بدأنا نرى بداياتها مع نجاح انتخاب رئيس للبنان.

إضافة إلى ذلك، أثر هذا التحول على العلاقة بين سورية وكل من تركيا و"إسرائيل"، حيث أن كلا البلدين يرتبطان بالملف السوري من بوابة الأمن القومي. في الحالة التركية، يشكل الملف الكردي والوجود العسكري في الشمال تحدياً أمام أي نظام جديد، بينما تراقب "إسرائيل" بقلق إمكانية تغيير قواعد الاشتباك في الجنوب السوري، وذلك مع بروز نظام قد لا يلتزم ولو تكتيكياً، بالمعادلات التي استقرت منذ عام 1974. ومع سعي النظام الجديد في سورية لإعادة الاندماج في المحيط العربي والإقليمي والدولي، يتوقع أن تظهر أدوار جديدة لعدد من الفاعلين الإقليميين، قد تسعى لتثبيت مصالحها عبر صفقات اقتصادية أو تحالفات سياسية مع النظام الوليد.

في ضوء ما سبق، فإن دراسة أبعاد التحول في سورية وسقوط نظام الأسد لا يمكن أن تنفصل عن السياق المركب الذي أنتجه الصراع السوري، ولا عن طبيعة التشابكات المحلية والإقليمية والدولية التي تُعيد صياغة الشرق الأوسط. كما أن استشراف سيناريوهات ما بعد الأسد يفترض تقييم مدى قدرة الفاعلين السوريين على بلورة مشروع وطني جامع يتجاوز منطق الغلبة والإقصاء، ويستند إلى أسس الدولة المدنية الديمقراطية القائمة على احترام القانون، وحقوق الإنسان، والتعددية. فالفشل في ذلك سيعني إعادة إنتاج الصراع في أشكال جديدة، بينما النجاح في هذه المهمة قد يُعيد سورية إلى موقع فاعل ومتوازن في محيطها الإقليمي والدولي.

2. أهمية الدراسة

- أ. استشراف مستقبل النظام السياسي الجديد في سورية.
- ب. تحليل الانعكاسات الداخلية للتحوّل السياسي.
- ت. قراءة في إعادة تشكيل موقع سورية الإقليمي والتفاعلات المتشابكة مع الدول المجاورة.
- ث. فهم تأثير التحوّلات السورية على الفصائل الفلسطينية والقضية الفلسطينية.

3. أهداف الدراسة

- أ. تحليل طبيعة التحوّل السياسي في سورية بعد سقوط النظام.
- ب. تحديد التحديات والفرص أمام النظام السياسي السوري الجديد.
- ت. تسليط الضوء على أهمية العدالة الانتقالية في مرحلة ما بعد الصراع.
- ث. تقييم مستقبل العلاقة بين سورية و"إسرائيل" في ضوء التحوّلات.

4. منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي-الوصفي تحليل الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في سورية، من خلال تتبع مسارات التحوّل منذ العام 2011، ووصف مكونات الأزمة وتشخيص بنيتها العميقة، لتقديم صورة شاملة لفهم الديناميات الداخلية والإقليمية.

5. مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في تعدد الأبعاد المترابطة للأزمة السورية بعد سقوط نظام الأسد، والتي أفضت إلى وجود نظام سياسي سوري جديد، ينتظر منه إعادة بناء الدولة السورية الجديدة، وصياغة عقد اجتماعي جديد قائم على الديمقراطية والتشاركية بدلاً من التفرد بالسلطة. في ظل ما كشفت عنه سنوات الحرب عن هشاشة مؤسسات الدولة وتفكك بنيتها، وبروز قوى محلية وطائفية، إلى جانب تعمق الانقسامات الاجتماعية والطائفية والإثنية التي تهدد فرص بناء هوية وطنية جامعة.

وفي سياق موازٍ، تحوّلت سورية إلى ساحة صراع إقليمي ودولي تتقاطع فيها مشاريع الدول الفاعلة. يضاف إلى ذلك، موقع القضية الفلسطينية عند النظام السياسي الجديد. وغياب خطة واضحة لتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية لمعالجة الانتهاكات الجسيمة. كما يطرح التحوّل السوري تداعيات إقليمية مباشرة على دول الجوار، لا سيما في ملفات اللاجئين والتنظيمات

المسلحة العابرة للحدود، ناهيك عن التحديات البنوية التي تواجه إعادة الاعمار والاقتصاد المدمر، وخلق بيئة استثمارية آمنة.

وأخيراً، فإن مسألة إعادة تعريف موقع سورية الإقليمية باتت أكثر إلحاحاً، في ظل تعدد الولاءات الخارجية واحتمالات الارتهان لمحاور إقليمية ودولية متضاربة، ما يضع السيادة الوطنية أمام اختبار صعب في المرحلة المقبلة.

6. فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية قوامها أن سقوط نظام السياسي السوري القديم وتأسيس نظام سياسي جديد في سورية سيقود إلى تحولات جذرية في البنية السياسية والاجتماعية، وسيعيد تموضع سورية إقليمياً ودولياً بطرق ستؤثر بشكل مباشر في التحالفات القائمة، والقضايا الإقليمية الكبرى، ولا سيما القضية الفلسطينية والعلاقات مع إيران وتركيا. كما تفترض الدراسة أن القيادة السورية الجديدة، في سعيها لتثبيت شرعيتها، ستنتهج سياسات انتقالية ديمقراطية، ومواقف أكثر براغماتية، قد تشمل الانفتاح على "إسرائيل"، وتقليص النفوذ الإيراني، وتحجيم الفصائل المسلحة، مما سينعكس بعمق على الاستقرار الداخلي والخريطة الجيوسياسية للمنطقة.

7. أسئلة الدراسة

- أ. ما طبيعة التحول الذي سيشهده النظام السياسي في سورية بعد سقوط نظام الأسد؟ وهل سيكون هذا التحول بنوياً يعيد تشكيل الدولة وهويتها، أم شكلياً يُعيد إنتاج نمط الحكم القديم؟
- ب. ما انعكاسات التحول السياسي في سورية على البنية الاجتماعية والديموغرافية؟ وكيف يمكن معالجة الانقسامات الطائفية والإثنية التي رسّختها سنوات الحرب؟
- ت. إلى أي مدى تمثل العدالة الانتقالية مدخلاً ضرورياً لتحقيق المصالحة الوطنية في سورية الجديدة؟
- ث. كيف سيتأثر موقع سورية على خارطة التحالفات الإقليمية والدولية؟ وما السيناريوهات المحتملة لإعادة تموضعها في مواجهة نفوذ إيران وتركيا والخليج و"إسرائيل"؟
- ج. ما مستقبل العلاقة بين النظام السياسي السوري الجديد ودول الإقليم، وكيف سيكون شكلها؟
- ح. هل سيتجه النظام السوري الجديد نحو تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"؟
- خ. كيف ستتأثر القضية الفلسطينية بالتحول السياسي في سورية؟

8. الإطار الزمني والمكاني للدراسة

أ: الإطار الزمني: الفترة الزمنية الرئيسية للدراسة تمتد من آذار 2011 - نيسان 2025.

ب: الإطار المكاني: سورية والإقليم.

الفصل الثاني: التحولات الداخلية في سورية: تغيرات في بنية النظام السياسي والمؤسسات الرسمية والبنى الاجتماعية

أولاً: تغيرات في بنية النظام السياسي والمؤسسات الرسمية

تعددت الأبعاد والانعكاسات لسقوط النظام السوري على التحولات الداخلية في سورية والتغيرات في بنية النظام السياسي والمؤسسات الرسمية بشكل عميق. فمن الناحية السياسية، مثل سقوط نظام الأسد نقطة تحول جذرية في الحياة السياسية السورية، حيث من المتوقع أن يؤدي إلى إعادة تشكيل كاملة للمنظومة السياسية والمؤسسات الرسمية التي كانت قائمة على الحكم المركزي المُحكم. ويُرجح أن تظهر تشكيلات سياسية جديدة تعتمد على التعددية السياسية والحزبية، ولكن يبقى ذلك مرهون بتوجهات القيادة السياسية الجديدة ومدى قناعتها، بما فيها توفر الإرادة السياسية، ومدى استتباب الأوضاع الداخلية، لا سيما الوضع الأمني.

ومن الناحية المؤسساتية، فإن سقوط نظام الأسد يجب أن يؤدي إلى إعادة بناء الدولة السورية ومؤسساتها من جديد. وذلك من خلال عملية إصلاح مؤسساتي وإداري شاملة لمؤسسات الأمن والجيش¹، والتي كانت بمثابة أدوات رئيسية للقمع السياسي والحفاظ على النظام. وأيضاً إصلاح المرفق العام، سيما وأنه يعاني من الترهل الإداري، ومن انتشار الفساد بأشكاله المختلفة²، هذا إلى جانب إعادة بناء السلطة القضائية، وإجراء انتخابات تشريعية ومحلية وطلابية، وغرف تجارية ونقابات عمالية ومهنية.

لذلك هناك قضايا كثيرة ستطالها التحولات الداخلية في سورية، فمن المفترض أن تطال كل مؤسسات الدولة السورية المدنية والعسكرية والأمنية، وأقل ما يقال أن التحولات الداخلية وارتداداتها ستعني بعبارة أقصر، إعادة هندسة الدولة من جديد، ذلك لن يكون سهلاً، فالنظام السياسي السوري الجديد لا يمتلك عصا سحرية لهندسة الدولة على مقياسه السياسي والأيدلوجي، لاعتبارات ليس أقلها أنه ورث دولة ذات مؤسسات هشة، واقتصاداً منهزماً، وبيروقراطية إدارية تقليدية ومركزية، ومرفقاً عاماً متخماً ومترهلاً، وفساداً، وقطاعاً أمنياً كان هدفه الأساسي حماية النظام، وقمع حريات المواطنين، والإثراء بلا سبب .

اليوم أمام النظام السوري الجديد ، مهمة كبرى تتمثل في ورشة عمل وطنية، وذلك من أجل إعادة الأمور إلى نصابها، فمجلس الشعب الذي كان تاريخياً بدون أي سلطة حقيقية، وتم تفصيل

¹ . محمد محمود آبيه ،سورية ما بعد بشار الأسد: إلى أين ستجته؟ <https://www.aljazeera.net>

² . الدكتور، زيد الوريث، تداعيات سقوط النظام السوري على محور المقاومة ،مجلة القانون والعلوم البنينية، المجلد(4)، العدد (1)، 2025، ص 85.

الانتخابات بشكل يعيد إنتاج الوجوه الموالية. كما أن القضاء فقد استقلاله، وجرى تسييسه بالكامل، خصوصاً في ملفات المعتقلين والمحاكمات الاستثنائية، وتحولت بعض المحاكم إلى أداة لتصفية الخصوم. كما أن قضايا التعليم سواء المدرسي أو الجامعي، والصحة، والكهرباء، والمياه بحاجة إلى مزيد من الإصلاح والترشيد، هذا إلى جانب المراجعة الحثيثة لمجمل القوانين السارية، وأيضاً التأكيد على احترام الحقوق والحريات العامة والخاصة، والتعددية السياسية.

1. الإصلاح السياسي

اليوم أمام النظام السوري الجديد مهمة وطنية كبرى مرتبطة بالإصلاح السياسي، باعتبار أن الإصلاح عملية شاملة تهدف إلى تعزيز النظام السياسي، وتطوير مؤسساته، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، بما يحقق الشفافية، العدالة، والمساءلة. لذلك فإن طرق الإصلاح السياسي في سورية تتجلى أساساً في التالي:

أ. تعزيز الحياة الديمقراطية، وذلك من خلال إصلاح النظام الانتخابي، والذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار اعتماد أنظمة انتخابية تعكس التعددية السياسية وتضمن تمثيل كل فئات المجتمع لا سيما الأقليات.

ب. تحديث الهياكل الإدارية، من خلال تحسين الكفاءة الإدارية للمؤسسات الحكومية لتقديم خدمات أفضل للمواطنين وتقليل البيروقراطية من خلال رقمنة العمليات الحكومية.

ت. إصلاح النظام الأمني، من خلال تحسين أداء الأجهزة الأمنية لضمان احترام حقوق الإنسان عبر إعادة صياغة عقيدتها الأمنية وتعزيز الرقابة المدنية، ووضع الأجهزة الأمنية تحت رقابة المؤسسات التشريعية والقضائية.

ث. تعزيز الحوكمة، من خلال تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة مثل الشفافية، الكفاءة، والمساءلة ووضع خطط إستراتيجية واضحة لأداء المؤسسات الحكومية.

ج. تعزيز دور الأحزاب السياسية، من خلال تمكين الأحزاب السياسية من ممارسة دورها بحرية دون قيود ووضع تشريعات تمنع الاحتكار السياسي من قبل حزب أو تيار معين.

ح. توسيع المشاركة السياسية، من خلال تعزيز دور منظمات المجتمع المدني³ في صياغة ومراقبة السياسات العامة.

³ . منى الدحداح، القلق العربي من مستقبل سورية بعد سقوط الأسد، صحيفة عكاظ، <https://www.okaz.com>

خ. تعزيز الحوار الوطني، من خلال إطلاق حوارات وطنية شاملة تضم جميع الأطراف السياسية والاجتماعية. وأيضاً تعزيز مفهوم الشراكة في اتخاذ القرارات.

د. تعزيز سيادة القانون، من خلال استقلالية القضاء، الفصل بين السلطات لضمان استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية وتوفير الحماية للقضاة وضمان عدم التأثير على قراراتهم.

ذ. إصلاح المنظومة القانونية، من خلال مراجعة القوانين والتشريعات لضمان توافقها مع معايير حقوق الإنسان وإلغاء القوانين التي تقيد الحريات السياسية والمدنية.

وبالتالي فإن أبعاد وانعكاسات التحول في سورية داخلياً، يتطلب فهماً وإرادة سياسية من القيادة الجديدة، لمجمل التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الصراع في سورية، الذي يُعدّ شرطاً أساسياً لأي محاولة جادة لصياغة مشروع وطني جامع يُعيد بناء النسيج المجتمعي ويضع أسس الاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب.

فالتفكك الذي أصاب البنية الوطنية نتيجة الاستقطابات الطائفية، وتداخل التدخلات الإقليمية والدولية، وانهيار المؤسسات الرسمية، أدى إلى تآكل مفاهيم المواطنة والانتماء، وفتح المجال أمام الولاءات الهوياتية والفرعية لتحل محل الدولة.

إن أي مشروع وطني مستقبلي لا يمكن أن ينجح دون إدراك عميق لهذه الديناميات، ومواجهتها برؤية شاملة تعترف بالتعددية، وتحترم الحقوق، وتؤسس لعدالة انتقالية حقيقية تُعيد الاعتبار للضحايا وتفتح الطريق أمام مصالحة مجتمعية واسعة.

كما أن تجاوز آثار الحرب الداخلية يتطلب نماذج جديدة من الحكم المحلي، والتنمية المتوازنة، والسياسات الاجتماعية التي تراعي الهشاشة المتزايدة في قطاعات واسعة من المجتمع السوري. وبالتالي، فإن التحليل الدقيق للمتغيرات الراهنة لا يمثل فقط خطوة معرفية لفهم الواقع، بل يُعدّ مدخلاً عملياً لترجمة هذا الفهم إلى رؤية إستراتيجية وطنية، تعيد بناء الدولة على أسس الشرعية الشعبية، والعدالة، والتعددية، بعيداً عن منطق الإقصاء والقوة الذي كان سبباً رئيسياً في تفجر الصراع.

2. التحولات الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية (النزوح، الطائفية، التهجير)

على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، من المتوقع بأن تكون التحولات ضخمة ومعقدة للغاية، إذ ستواجه سورية تحديات كبيرة في عملية إعادة الإعمار بعد سنوات من الحرب والدمار. سيترتب على ذلك تغييرات هيكلية في الاقتصاد السوري، مع ضرورة تعزيز القطاعات الإنتاجية، وإعادة بناء البنية التحتية، وجذب الاستثمارات الخارجية والدعم الدولي. ومن المتوقع أن تترافق هذه التحولات مع عودة اللاجئين والنازحين الذين سيحتاجون إلى سياسات إدماج اجتماعي واقتصادي مدروسة وفعالة⁴.

وعلى المستوى الاجتماعي والديموغرافي، فإن سقوط النظام السابق قد يؤدي إلى إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية والسياسية بين مختلف المكونات العرقية والطائفية في سورية. قد تحدث عملية إعادة توازن سياسي واجتماعي، وربما ترتيبات جديدة لتقاسم السلطة بين مختلف الجماعات الطائفية والعرقية، بهدف ضمان استقرار مستدام للدولة السورية المستقبلية. وفي المقابل قد تستخدم بعض الدول سواء أكانت عربية أو أجنبية موضوع مشاركة الأقليات في المشهد السياسي السوري كواحدة من أوراق الضغط على النظام السياسي الجديد⁵.

اجتماعياً، فإن الحرب أدت إلى تفكك النسيج الاجتماعي السوري، مما خلق شروخاً عميقة بين مكونات المجتمع المختلفة (السنة، العلويون، الأكراد، الدروز، المسيحيون وغيرهم). ومن المرجح أن تزداد هذه الانقسامات في المرحلة المقبلة إذا لم تُعالج من خلال سياسات مصالحة وطنية شاملة تهدف إلى بناء الثقة وتعزيز المواطنة المتساوية.

اليوم لا أحد يستطيع أن يراهن على أن سورية قد لا تشهد، في المستقبل القريب، انقسامات اجتماعية عميقة ذات أبعاد دينية وطائفية وإثنية، يمكن لها تدريجياً أن تتفاقم بشكل كبير، حيث أصبحت أحد أبرز التحديات أمام إعادة بناء الدولة والمجتمع. فعلى المستوى الطائفي، أدت عقود من الحكم السلطوي الذي ارتكز على تحالف بين النخبة الحاكمة والطائفة العلوية إلى خلق شعور بالتهميش لدى شرائح واسعة من الأغلبية السنية، ما فاقم من حدة الاستقطاب الطائفي، خاصة خلال الأزمة السورية وتساعد الخطابات المذهبية⁶.

أما على المستوى الديني، فقد تراجعت مظاهر التعايش بين المسلمين والمسيحيين، وتعرضت الأقليات الدينية مثل الإيزيديين والدروز والآشوريين إلى انتهاكات وتهجير، مما يُهدد النسيج

4 . أماني السروجي، مستقبل سورية ما بعد سقوط نظام الأسد، مجلة السياسة الدولية، 2024/12/9.

5 . المسار للدراسات الإنسانية، انهيار النظام السوري..العوامل المؤثرة ومواقف الدول العربية الفاعلة، ورقة بحثية، 2024/12/31، ص 19.

6 . عمر الشيخ، مستقبل سورية بعد سقوط النظام: ما يقوله المتقنون، <https://www.jadaliyya.com/Details/46468>

التعددي التقليدي لسورية. وفي الجانب الإثني، شكّل الصراع محطة بارزة في إعادة إبراز المسألة الكردية، حيث سعى الأكراد، وبخاصة في شمال وشمال شرق سورية، إلى ترسيخ نوع من الإدارة الذاتية في ظل غياب الدولة، ما أثار مخاوف لدى المكونات العربية والآشورية والتركمانية المجاورة. وقد أفرزت هذه الانقسامات حالة من التشطي المجتمعي، يعززها غياب مشروع وطني جامع قادر على استيعاب التنوع وتحويله إلى مصدر قوة بدلاً من كونه عامل انقسام، وهو ما يجعل من المصالحة المجتمعية وإعادة تعريف الهوية الوطنية أولويات حتمية لأي تسوية مستقبلية مستدامة ستقوم بها القيادة السورية الجديدة. لذلك هناك حاجة ملحة لتعزيز جهود المصالحة المجتمعية، بهدف تقادي أي تداعيات مستقبلية قد تؤدي إلى صراعات داخلية أو تفكك النسيج الاجتماعي⁷.

ومع ذلك فإن هذه التحولات لن تكون سلسلة، بل ستواجه تحديات كبيرة من بينها احتمالات نشوء صراعات جديدة على السلطة، وتحديات بناء الثقة بين الفئات المجتمعية والسياسية المختلفة. لذا، ستكون هناك حاجة ملحة إلى دعم دولي وإقليمي لضمان نجاح عملية الانتقال السياسي والمؤسساتي في سورية.

ومن الناحية الطائفية أيضاً، عمّق النزاع السوري من الانقسامات الطائفية والعرقية، حيث استخدم النظام السابق هذه الانقسامات في تعزيز قبضته على السلطة. ومن المتوقع أن تواجه القيادة الجديدة تحديات كبيرة في تخفيف هذه الانقسامات والعمل على بناء هوية وطنية جامعة تُعلي من شأن المواطنة بدلاً من الانتماءات الطائفية والعرقية. سيحتاج ذلك إلى سياسات مصالحة وطنية شاملة وإصلاحات دستورية ومؤسسية تضمن العدالة الاجتماعية وتمثيل كافة مكونات المجتمع، أي ضرورة إشراك جميع المكونات السورية في صياغة مستقبل البلاد، بما يضمن تمثيل الجميع ويجنب تهميش أي فئات معينة⁸.

⁷.معهد السياسة والمجتمع، سورية ما بعد الأسد: السيناريوهات والديناميات الإقليمية، ندوة، 2025/2/1 .

⁸. الدكتور، عبد الرحيم جاموس، سورية بعد سقوط بشار الأسد وصعود هيئة تحرير الشام: بين الفوضى والاستقرار

<https://www.amad.com.ps/ar/post/547471>

ثانياً: العدالة الانتقالية في سورية: مدخل لتحقيق المصالحة والاستقرار

تُعد العدالة الانتقالية من أهم الآليات التي تلجأ إليها الدول الخارجة من الصراعات المسلحة أو الأنظمة السلطوية لمعالجة إرث الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وإعادة بناء العقد الاجتماعي على أسس جديدة من المواطنة والكرامة والعدالة. وفي الحالة السورية، تمثل العدالة الانتقالية ضرورة تاريخية لا يمكن تجاوزها إذا ما أُريد لسورية أن تخرج من دائرة العنف والتمزق نحو مستقبل أكثر استقراراً وسلاماً⁹. فبعد أكثر من عقد على اندلاع الصراع، والذي شهد انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان ارتكبتها أطراف متعددة، من قتل واعتقال قسري وتعذيب وتهجير قسري وتدمير للمدن والبنى التحتية، أصبح من المستحيل تصور أي عملية سياسية ذات صدقية دون تضمين مكونات واضحة وملزمة للعدالة الانتقالية.

تمثل العدالة الانتقالية أداة رئيسية لإنصاف الضحايا واستعادة حقوقهم، وهي بذلك تُعيد الاعتبار لمفهوم الكرامة الإنسانية الذي تم انتهاكه بشكل ممنهج في سورية. فغياب المساءلة ساهم في تعميق الشعور بالظلم وفقدان الثقة بالدولة ومؤسساتها، وساهم في تفكك المجتمع السوري على أسس طائفية وجهوية. ومن هنا، فإن تحقيق العدالة - سواء من خلال محاكمات عادلة أو آليات بديلة يعيد الاعتبار للضحايا ويضع حداً لثقافة الإفلات من العقاب التي شكّلت أحد أبرز سمات النظام السياسي قبل وأثناء الصراع¹⁰.

كما تُعد العدالة الانتقالية شرطاً أساسياً لتحقيق مصالحة وطنية مستدامة، ففي المجتمعات التي تشهد انقسامات حادة، لا يمكن تحقيق السلم الأهلي بمجرد وقف إطلاق النار أو توقيع اتفاق سياسي، بل لا بد من معالجة الجروح العميقة الناتجة عن الانتهاكات، وكشف الحقيقة بشأن ما جرى، ومحاسبة المسؤولين، وضمان عدم تكرار الجرائم في المستقبل. إن تجاوز هذه المرحلة دون عملية عدالة شاملة يؤدي غالباً إلى تجميد الصراع بدلاً من حله، ويُبقي أسباب العنف قائمة وقابلة للانفجار مجدداً.

كما تسهم العدالة الانتقالية في إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس من الشرعية والثقة. فقد أدت عقود من الحكم السلطوي، خاصة في ظل سيطرة الأجهزة الأمنية على الحياة السياسية والاجتماعية، إلى تآكل مصداقية الدولة وتحولها إلى أداة قمع بدلاً من كونها ضامنة للحقوق. وتستدعي العدالة الانتقالية في هذا السياق إصلاحاً مؤسسياً جذرياً يشمل القطاعات الأمنية

⁹ سعيد حامد، التحديات والمخاطر في مرحلة ما بعد سقوط النظام في سورية، <https://www.aljazeera.net>.

¹⁰ الدكتور، جمال حرفوش، هناك فرص لبناء نظام سياسي جديد يعكس تطلعات الشعب السوري ويؤسس لنظام ديمقراطي، صحيفة القدس، ص5، الاثنتين 2024/12/9.

والقضائية والإدارية، بهدف استبعاد المتورطين في الانتهاكات، وبناء أجهزة دولة خاضعة للمساءلة وسيادة القانون.

وفي السياق السوري، تكتسب العدالة الانتقالية بعداً إضافياً يتمثل في دورها في تهيئة البيئة الدستورية والسياسية للانتقال. إذ أن أي مشروع لصياغة دستور جديد، أو بناء نظام سياسي بديل، لا يمكن أن يكتسب شرعية حقيقية ما لم يتضمن رؤية متكاملة لتحقيق العدالة والإنصاف والمساءلة. ويتطلب ذلك دمج مبادئ العدالة الانتقالية في العملية السياسية الجارية، وتوفير ضمانات قانونية لعدم تكرار الانتهاكات، بما في ذلك إصلاح القوانين الناظمة للحريات العامة، وحقوق الإنسان، والعدالة الجنائية.

ولا تقتصر أهمية العدالة الانتقالية على الداخل السوري، بل تمتد إلى البعد الإقليمي والدولي، حيث يشكل نجاحها رسالة مفادها أن احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون يمثلان أساساً لأي نظام سياسي مستقر. كما أن التزام سورية المستقبل بالعدالة الانتقالية سيُسهم في إعادة تأهيلها دبلوماسياً، وجذب الدعم الدولي لإعادة الإعمار، وطمأنة اللاجئين والنازحين بأن عودتهم لن تكون محفوفة بالخوف من الانتقام أو الملاحقة.

في ضوء ما تقدم، فإن العدالة الانتقالية في سورية ليست خياراً سياسياً أو رفاهاً قانونياً، بل ضرورة وطنية وإستراتيجية لبناء السلم الاجتماعي والتماسك الاجتماعي، وترميم الثقة، وتثبيت أسس دولة القانون والمؤسسات. ويتطلب تحقيقها تبني نهج شامل وتشاركي يشمل الضحايا، والمجتمع المدني، والفاعلين السياسيين، إلى جانب دعم دولي واضح ومستمر. كما تستدعي مقارنة متوازنة تضمن الجمع بين المساءلة والمصالحة، والحقيقة والجبر، بما يعكس الخصوصية السورية ويستفيد من التجارب العالمية المقارنة.

الفصل الثالث: التفاعلات الإقليمية للتحويلات في سورية

أولاً: إعادة تموضع سورية في النظام الإقليمي بعد الصراع: دوافع المصالح وحدود الانفتاح

1. إيران وسورية: المعادلة الإقليمية الجديدة الانسحاب الطوعي أم الإخراج القسري؟

من المنتظر خلال المرحلة المقبلة أن تتحدد طبيعة العلاقة المستقبلية بين إيران والنظام السياسي الجديد في سورية بناءً على مجموعة من العوامل الجيوسياسية والداخلية والدولية، التي سَتُعِيد تشكيل موازين القوى ومجالات النفوذ في مرحلة ما بعد سقوط نظام الأسد أو في ظل تحولات جذرية داخلية. وكون النظام السياسي الجديد في سورية يعكس مصالح تحالفات داخلية متنوعة، تضم قوى سنية وعشائرية، هذا إلى جانب التحالفات الإقليمية، فمن المرجح أن يُنظر إلى إيران باعتبارها قوة أجنبية ذات دور سلبي خلال الصراع، ما سيؤدي إلى إعادة تقييم العلاقة معها، وربما السعي إلى تقليص نفوذها تدريجياً، وهذا ما يُرى بداياته الآن.

في المقابل ستسعى إيران لضمان استمرار وجودها في سورية¹¹، ولو بشكل غير مباشر. ولكن سيكون لمواقف القوى الإقليمية والدولية دور حاسم. إذ أن تقارب النظام السياسي الجديد مع قوى عربية مثل السعودية ومصر قد يتطلب تقليص الاعتماد على إيران، خاصة في ظل الرغبة الخليجية في تحجيم النفوذ الإيراني في المشرق العربي. كما أن سعي بعض الدول العربية ذات المذهب السني لإعادة دمج سورية الجديدة، في النظام العربي الرسمي¹²، سيكون مشروطاً بتقليص النفوذ الإيراني في سورية. إضافة إلى ذلك، فإن التفاهات الدولية، خاصة الأميركية-الروسية، قد تدفع نحو تحجيم الدور الإيراني كجزء من التفاهات الدولية. كما أن الموقف الغربي، ولا سيما الأمريكي¹³ والأوروبي، سيكون مشروطاً بإبعاد سورية عن المحور الإيراني كجزء من أي انفتاح سياسي أو إعادة إعمار.

في حال نجاح الضغوط الإقليمية والدولية، واشترط إعادة الإعمار ومساعدات إعادة دمج سورية بالحد من النفوذ الإيراني فيها، عندها ستضطر سورية إلى العمل على تقليص الوجود الإيراني على أرضها، بل إلى إنهائه بشكل كامل، فاليوم النظام الجديد في سورية يرى بتركيا حليف له، من الناحية السياسية والأيدلوجية، إلى جانب أن النظام السياسي السوري ذو التوجه (السني)، يرى

¹¹ للتفصيل أكثر أنظر/ي، الدكتور، أحمد لافي، سيناريوهات المستقبل الإيراني بعد انهيار نظام بشار الأسد، ورقة سياسات، مركز تقدم للسياسات، 2024/12/24 .

¹² منى يعقوبيان، هكذا غير سقوط النظام السوري مستقبل الشرق الأوسط / <https://arabi21.com/story/>

¹³ نوران عوضين، إشكاليات مُركبة: سقوط نظام "الأسد" وترتيبات المرحلة القادمة، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية . https://ecss.com.eg/50572/?utm_source=chatgpt.com .

بإيران خطر وجودي عليه، يقابل ذلك توجه الولايات المتحدة الأمريكية ومعها بعض الدول الأوروبية هو باتجاه تحجيم حضور إيران الإقليمي¹⁴، وفي مقدمة ذلك تحجيم وإنهاء الدور العسكري للفصائل والمليشيات التي تدعمها في كل من العراق وسورية وفلسطين ولبنان واليمن، وبالتالي العمل على انكفاء إيران داخل حدودها الإقليمية، من خلال تسوية سياسية شاملة معها من قبل الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية.

كما يشكّل تصاعد مشاعر الرفض الشعبي للوجود الإيراني في سورية، ولا سيما في المناطق ذات الغالبية السنية والعشائرية، تحدياً متزايداً لطبيعة الحضور الإيراني في البلاد. فقد أفضت سنوات الحرب والتدخل الإيراني المباشر إلى تعميق فجوة الثقة بين طهران والعديد من الفئات الاجتماعية السورية، التي باتت ترى في الوجود الإيراني عاملاً أساسياً في تأجيج الصراع الطائفي وتكريس الانقسامات الداخلية. تنامي هذا الرفض يضع النظام السوري الجديد أمام معادلة دقيقة، حيث إن الاستمرار في الارتهان للنفوذ الإيراني قد يضعف شرعيته الشعبية الوليدة، ويهدد فرصه في تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار السياسي والاجتماعي. وعليه، من المرجح أن تضطر بعض مكونات النظام الجديد، خاصة تلك التي تسعى إلى استعادة العلاقة مع المحيط العربي وكسب دعم المجتمع الدولي، إلى إعادة النظر في طبيعة العلاقة مع طهران، والعمل على تقليص حضورها العسكري والاقتصادي والثقافي، وربما بأدنى شكل من العلاقات الدبلوماسية، إن لم يكن هناك قطعاً لتلك العلاقات، وذلك مقابل تحقيق مكاسب سياسية ودبلوماسية أوسع يسعى لتحقيقها النظام الجديد.

¹⁴.الدكتور،علي بشار أغوان، قراءة إقليمية في الارتدادات والجيوسياسية تجاه العراق بعد التمدد الجغرافي لهيئة تحرير الشام، ورقة تقدير موقف، مركز البيان للدراسات والتخطيط. ص 8 .

2. تركيا وسورية: الأمن القومي والوجود العسكري في الشمال السوري

منذ اندلاع الأزمة السورية في العام 2011، مثّلت تركيا أحد أبرز الفاعلين الإقليميين المنخرطين في الصراع، سواء عبر دعم المعارضة المسلحة¹⁵، أو التدخل العسكري المباشر، أو من خلال استضافة ملايين اللاجئين السوريين. كما تبنت تركيا في المراحل الأولى من الأزمة السورية سياسة دعم شامل للمعارضة، أملاً في إسقاط النظام السوري وإحلال نموذج "الإسلام السياسي المعتدل" مكانه، إلا أن هذا الرهان خسر مع استمرار النظام في الحكم بدعم من روسيا وإيران. وأدى ذلك إلى تحول في السياسة التركية من إستراتيجية التغيير الشامل إلى إدارة الواقع المفروض، ما فرض على أنقرة التكيف مع موازين قوى جديدة تعكس تعقيد المشهد الإقليمي وتعدد الفاعلين فيه.

كما مثّل تصاعد نفوذ وحدات حماية الشعب الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني تهديداً مباشراً للأمن القومي التركي حسب وجهة النظر التركية. وقد دفعت هذه المخاوف تركيا إلى إطلاق عمليات عسكرية استهدفت تقويض النفوذ الكردي على حدودها الجنوبية، من خلال هذه العمليات، أنشأت تركيا "مناطق آمنة" بحكم الواقع في شمال سورية، تُدار عبر مجالس محلية وبنية تحتية ترتبط وظيفياً بالإدارة التركية. غير أن هذا النفوذ يظل هشاً، ومعتماً إلى حد بعيد على تقاهمات مرحلية مع كل من روسيا والولايات المتحدة¹⁶.

تُعد العلاقة بين تركيا وسورية من أكثر العلاقات تعقيداً في الإقليم، نتيجة التداخل بين العوامل التاريخية، والأمنية، والإثنية، والجيوسياسية. وبعد سقوط النظام السوري، يبرز تساؤل جوهري حول طبيعة العلاقة التي ستنشأ بين تركيا والنظام السياسي الجديد في سورية. هذه العلاقة ستتحدد وفق تفاعل مجموعة من العوامل البنوية والظرفية، وفي مقدمتها التزام النظام السياسي الجديد بتلبية المصالح والاشتراطات التركية السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، سيما وأن تركيا كانت الداعم الأهم والأوثق للقيادة السورية الجديدة، كما أن طبيعة العلاقة التي تربط القيادتين ستكون كفيلاً، بأن تكون سورية بمثابة حديقة خلفية لتركيا.

اليوم تسعى تركيا لترتب عديد من القضايا بينها وبين سورية، تلك القضايا المرتبط بالأمن القومي التركي مباشرة، وفي مقدمة ذلك الملف الكردي والمخاوف الأمنية التركية، حيث تُعد المسألة الكردية، لا سيما وجود "قوات سورية الديمقراطية" (قسد)، التي تربطها علاقات ايجابية مع الولايات

¹⁵.الدكتور، أحمد محمد، أثر الأزمة السورية في 2011م على الشرق الأوسط، مجلة كلية الدراسات العليا- جامعة النيلين، المجلد (15)، العدد(10)، 2020، ص 24.

¹⁶.فاتح شعبان، إعادة التفكير في جغرافيا الشرق الأوسط السياسية بعد سقوط نظام الأسد، مركز حرمون للدراسات المعاصرة. ورقة سياساتية، 2025/5/4 .

المتحدة الأمريكية¹⁷، والتي تعتبرها تركيا في ذات الوقت امتداداً لحزب العمال الكردستاني، أحد أهم محددات السياسة التركية في سورية. فإذا أبدى النظام السياسي السوري الجديد استعداداً لتقليص نفوذ "قسد" أو دمجها في هياكل الدولة الأمنية ضمن رؤية موحدة، فقد يشكل ذلك أساساً لتقارب تركي-سوري. بالمقابل، إذا واصل النظام الجديد التعاون مع هذه القوات، أو غرض الطرف عن استقلالها الذاتي شمال شرق سورية، فستظل تركيا تتعامل معه باعتباره طرفاً معادياً أو غير موثوق به¹⁸.

الشيء الآخر هو مستقبل الوجود العسكري التركي في شمال سورية، حيث تحتفظ تركيا بنفوذ عسكري وأمني مباشر في عدد من المناطق شمال سورية (عفرين، تل أبيض، الباب، وغيرها)، وقد أنشأت مجالس محلية وخدمات مرتبطة بالبنية التحتية التركية. سيعتمد شكل العلاقة المستقبلية على مدى قبول النظام السوري الجديد بهذا الواقع، أو مطالبته بانسحاب القوات التركية.

كما يعتبر ملف اللاجئين السوريين وضغوط الداخل التركي أحد أكثر الملفات حساسية داخل تركيا، حيث تستضيف تركيا نحو 3.6 مليون لاجئ سوري. ويتعرض صانع القرار التركي لضغوط داخلية متزايدة لإعادة هؤلاء اللاجئين، خاصة في ظل تزايد الأزمات الاقتصادية وصعود التيارات الشعبوية. لذا، فإن تركيا تنتظر من القيادة السورية الجديدة أن تُظهر استعداداً للتعاون في تسهيل العودة الطوعية والأمنة للاجئين.

كما أن مستقبل العلاقة التركية-السورية سيتأثر بمواقف القوى الدولية والإقليمية، لا سيما روسيا، إيران، الولايات المتحدة، وبعض دول الخليج. سيما وأن هناك تقارب تركي-عربي، خاصة مع السعودية والإمارات ومصر، الذي قد يشكل حافزاً مهماً وقوياً لإعادة تأهيل سورية في المحيط العربي، بشرط ألا تتعارض المصالح الأمنية التركية في الملف الكردي.

كما يمثل النظام السياسي الجديد في سورية، امتداداً فكرياً وأيديولوجياً للإسلام السياسي المعتدل الذي تتبناه تركيا، وبالذات حزب الرئيس طيب رجب أردوغان "التنمية والعدالة"، فالنظام السياسي السوري الجديد ذو توجهات دينية سنية، ويسعى إلى الجمع بين الهوية الإسلامية والبراغماتية السياسية¹⁹. إذ من المرجح أن تسعى هذه النخبة الجديدة إلى إعادة إنتاج الدولة على أساس ديمقراطي - محافظ، متأثراً بنموذج النظام السياسي التركي، يزاوج بين التعددية والانفتاح

¹⁷. المسار للدراسات الإنسانية، مرجع سبق ذكره، ص 10.

¹⁸. الدكتور، علي بشار أغوان، مرجع سبق ذكره. ص 9.

¹⁹. أحمد عزام حسن، تداعيات سقوط نظام بشار الأسد على مستقبل سورية، <https://alarab2030.com>.

الاقتصادي وبين الحفاظ على القيم الاجتماعية والدينية، بما يضمن قبولاً إقليمياً ودولياً ويفتح المجال لإعادة دمج سورية في النظام الإقليمي.

كما يعزز هذا الامتداد المحتمل الروابط مع تركيا، التي لطالما دعمت قوى المعارضة ذات المرجعيات الإسلامية، ما يجعل من التوافق الأيديولوجي عاملاً محورياً في صياغة السياسات السورية الجديدة، خصوصاً في ملفات الهوية الوطنية، إدارة التنوع، ومستقبل العلاقة مع المحاور الإقليمية، بما في ذلك إعادة ضبط الموقف من إيران و"إسرائيل" بما يخدم المصالح المشتركة ويؤسس لمعادلات جديدة في موازين القوى بالمنطقة.

كما تسعى تركيا من وراء تعزيز علاقتها مع سورية الجديدة، على أن تكون أحد أهم روافد الاقتصاد التركي المتعثر، وأن تصبح سورية أحد أهم الأسواق للصناعات والصادرات التركية، وأيضاً للاستثمارات التركية الحكومية والخاصة، سيما وأن هناك أيدي عاملة رخيصة، هذا إلى جانب الثروات الطبيعية، وأيضاً وفرة الأراضي الزراعية الخصبة، كما أن امتلاك القطاع الخاص التركي لمئات الشركات المختصة بالبنية التحتية وإعادة الاعمار وبناء الجسور وفتح الطرق، ستؤهل تركيا بأن تكون الشريك الاقتصادي الأهم لسورية في المرحلة المقبلة سواء لجهة إعادة الإعمار والاستثمارات.

أخيراً فإن مستقبل العلاقة بين تركيا والنظام السياسي الجديد في سورية سيكون مرهوناً بعوامل متعددة، تتداخل فيها الاعتبارات الأمنية، والمواقف الأيديولوجية، والتوازنات الإقليمية، وحسابات السياسة الداخلية. ورغم وجود تقارب بين البلدين، فإن أي علاقة مستدامة يتطلب تغييرات جوهرية في موقف النظام السياسي السوري الجديد من القضايا التي تمثل أولوية لتركيا، وعلى رأسها الملف الكردي واللاجئون. وبهذا المعنى، فإن العلاقة ستظل مرهونة بمدى استجابة القيادة السورية الجديدة للمطالب والمصالح التركية، التي تأمل تركيا الحصول عليها من سورية لقاء الدعم التركي للمعارضة السورية خلال فترة الأزمة السورية.

3. لبنان وحزب الله وسورية: العلاقة العضوية وتداعيات الانفصال المحتمل عن حزب الله

شهدت العلاقة بين سورية ولبنان عبر التاريخ حالة من التداخل السياسي والأمني، حيث مثّلت سورية مركز ثقل مؤثراً في الساحة اللبنانية. ومع اندلاع الأزمة السورية عام 2011، أعادت هذه العلاقة تشكيل معادلاتها، مع تحول لبنان إلى ساحة انعكاس مباشر للصراع السوري، خاصة مع الدور المحوري الذي لعبه حزب الله عبر تدخله العسكري المباشر إلى جانب النظام السوري.

فعلى المستوى السياسي، مثّل سقوط نظام الأسد تحولاً كبيراً في المعادلة السياسية اللبنانية. فالنظام السوري، ومنذ فترة حكم حافظ الأسد مروراً بحكم ابنه بشار، لعب دوراً مركزياً في توجيه السياسة اللبنانية الداخلية، عبر حلفائه من القوى اللبنانية وعلى رأسها حزب الله. وبالتالي، فإن سقوط النظام السوري أدى إلى ضعف سياسي لحلفاء سورية في لبنان، لا سيما حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر، مما فتح المجال أمام تغييرات جوهرية في التحالفات السياسية اللبنانية الداخلية²⁰.

أما على المستوى الأمني، فإن حزب الله يعتمد بشكل كبير على الدعم اللوجستي والأمني من سورية باعتبارها ممراً أساسياً لإمداداته من الأسلحة والتقنيات العسكرية القادمة من إيران²¹. وبالتالي، فإن سقوط النظام السوري قطع هذا الطريق الاستراتيجي، وجعل الحزب عرضة لضغوطات أمنية ولوجستية متزايدة، وأضعفه في مواجهة "إسرائيل"، كما قلل من قدرته على المناورة الإقليمية.

وبالتالي فإن تراجع الدور السوري في دعم حزب الله وضع الحزب أمام تحديات غير مسبوقة، سواء على المستوى العسكري أو السياسي أو الشعبي. فمن الناحية العسكرية، تأثرت قدرته على نقل السلاح والاستفادة من العمق الاستراتيجي السوري، ما أضعف ميزان الردع الذي رسخه الحزب منذ حرب تموز 2006²².

أما على المستوى السياسي، فإن ضعف الحزب إقليمياً قد دفع مكونات لبنانية أخرى إلى المطالبة بإعادة النظر في معادلة "الجيش والشعب والمقاومة"، والدعوة إلى دمج سلاح الحزب ضمن مؤسسات الدولة. في ظل هذه التغيرات، يصبح احتمال إعادة تعريف العلاقة بين لبنان و"إسرائيل" وارداً، خصوصاً إذا ما تبنى لبنان خطاباً جديداً أكثر براغماتية، يسعى إلى تحقيق استقرار إقليمي واقتصادي عبر قنوات سياسية، بدلاً من الاستمرار في حالة العداء التاريخي.

²⁰ سورية ولبنان.. من الجوار الصعب إلى التعاون <https://www.aljazeera.net>

²¹ صحيفة اللواء، تداعيات سقوط نظام الأسد على "حزب الله" أكثر إيلاماً من نتائج العدوان، <https://aliwaa.com.lb>

²² ريهام محمد، مستقبل حزب الله بعد سقوط بشار الأسد: بين العُزلة الإقليمية والانقسامات الداخلية shafcenter.org

في السياق الإقليمي، يتزامن هذا التحول مع تراجع مركزية الصراع العربي-الإسرائيلي، وانخراط العديد من الدول العربية في مسارات تطبيع مع "إسرائيل" تحت مظلة "اتفاقات أبراهام". وهو ما يعزز فكرة أن لبنان قد لا يكون استثناءً مطلقاً من هذه التحولات، خاصة إذا زالت البنية السياسية والعسكرية التي كانت تعوق هذا التوجه. ومع أن البنية الطائفية المعقدة في لبنان، ووجود قوى سياسية متمسكة بخطاب المقاومة، لا تزال تُشكّل حواجز بنيوية أمام أي مسار تطبيعي رسمي، فإن التحولات الإستراتيجية الكبرى، وعلى رأسها انهيار الحليف السوري التاريخي، قد تفرض ديناميات جديدة تفتح الباب أمام مراجعة شاملة للعقيدة السياسية اللبنانية تجاه "إسرائيل".

غير أن إمكانية توقيع معاهدة سلام بين لبنان و"إسرائيل" لا تزال، في المدى المنظور، محاطة بعدد من العوائق البنيوية. من أبرزها غياب الإجماع الوطني حول أي مسار تفاوضي مع "إسرائيل"، واستمرار التوترات الداخلية حول سلاح حزب الله ودوره، بالإضافة إلى حساسية ملف اللاجئين الفلسطينيين، الذي يُعد من أكثر القضايا إشكالية في السياق اللبناني-الإسرائيلي.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن سقوط نظام الأسد سيفرض على لبنان إعادة تقييم موقعه الإقليمي وخياراته الإستراتيجية. وقد يمهد هذا التحول، في حال ترافق مع ضغوط داخلية وإقليمية ودولية متزامنة، لإعادة صياغة العلاقة مع "إسرائيل" وفق منطق المصالح السياسية والأمنية والاقتصادية، بدلاً من منطق العدا. ومع أن معاهدة سلام شاملة لا تزال مستبعدة على المدى القريب، إلا أن المؤشرات الحالية، بما في ذلك اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين لبنان ودولة الاحتلال، تشير إلى انفتاح تدريجي نحو نوع من السلام الوظيفي، قد يمهد، في حال استمرت التحولات الإقليمية العميقة، إلى تحول أكثر جوهرية في المستقبل.

إضافةً لذلك، يرى البعض أن سقوط النظام في سورية، وضع لبنان اليوم على أعتاب مرحلة تغيير، تتطلب تحولاً جذرياً في الذهنية الاقتصادية، ستنجح له الانطلاق نحو المستقبل، وذلك من خلال تحسين المناخ الاستثماري وتطوير بيئة الأعمال²³، ومع ذلك ما زال هناك فوضى أمنية على الحدود اللبنانية-السورية، الأمر الذي سيؤدي إلى تنامي الحركات المتطرفة والفوضى الأمنية، مما يضع لبنان في مواجهة تحديات أمنية خطيرة تتمثل في تهريب السلاح والمخدرات، والهجرة غير الشرعية، والرقيق الأبيض. حيث توصف تلك الحدود أنها حدود بلا دولة²⁴، هذا الأمر يضع الدولة اللبنانية في موقف لا تحسد عليه، كما أن حزب الله سيجد نفسه مضطراً لخوض معارك للدفاع عن مناطق نفوذه، خاصة في البقاع وعلى الحدود الشرقية اللبنانية. كما أن

²³ الدكتور، نسيب غبريل، ما هي انعكاسات الوضع في سورية على الاقتصاد اللبناني www.skynewsarabia.com

²⁴ أرميناك توكماجيان، خضر خضور، التصعيد في اليمن، والعلاقات الأمريكية-اللبنانية، والحدود السورية، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط <https://carneгиеendowment.org>

سقوط النظام السوري سيكون له تداعيات سلبية كبيرة على الاقتصاد اللبناني الذي يعتمد على الأسواق السورية، سواء في مجال التجارة أو العمالة أو الحركة السياحية. ومن المتوقع أن تزداد الضغوط على الاقتصاد اللبناني الذي يعاني أساساً من أزمة مالية خانقة منذ عام 2019²⁵.

أما بالنسبة لحزب الله بشكل خاص، فإن خسارة الدعم السوري الاقتصادي سيزيد من حجم الضغوط المالية والاقتصادية التي يواجهها، مما قد ينعكس على قدرته في تمويل أنشطته الداخلية وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية لجمهوره، ما قد يساهم في تراجع شعبيته على المدى البعيد، الأمر الذي سيعزز من الضغوط على حزب الله، وقد يؤدي ذلك إلى إعادة تموضع الحزب سياسياً واستراتيجياً في لبنان²⁶. لذلك، يمكن القول أن سقوط النظام السوري سيخلق مستقبلاً وواقعاً جديداً في لبنان، يعيد تشكيل التوازنات السياسية والأمنية والاقتصادية، ويضع حزب الله أمام تحديات مصيرية قد تضطره لمراجعة استراتيجياته السياسية والعسكرية بشكل جذري، بما فيها تسليم سلاحه للدولة اللبنانية، والانخراط بشكل أكبر في الحياة السياسية.

وعلى المستوى الإقليمي والدولي، فإن سقوط نظام الأسد، وهو حليف أساسي لإيران وحزب الله، سيمثل انتصاراً استراتيجياً للمعسكر الإقليمي والدولي المناوئ لإيران وحلفائها، مما يعيد ترتيب الأوراق الإقليمية بما فيها معاهدة سلام بين "إسرائيل" ولبنان، سيما وأن النظام السوري هو من طرح أبان مؤتمر مدريد للسلام ما أسماه توازي المسارات التفاوضية، ومن المسائل التي تحمل دلالات إستراتيجية في مقاربة النظام السوري السابق للصراع العربي الإسرائيلي، موقفه من مزارع شبعا، حيث أقر رسمياً بأن هذه المنطقة المتنازع عليها تعود ملكيتها إلى لبنان وليست جزءاً من الأراضي السورية. وقد جاء هذا الإقرار في سياق سياسي محسوب، هدفه تعزيز الموقف اللبناني في التأكيد على عدم اكتمال انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان في أيار 2000، وبالتالي الإبقاء على ذريعة قانونية وسياسية لعدم إغلاق ملف الصراع على الجبهة اللبنانية. وعليه، أسس هذا الموقف لوجود عقبة حقيقية أمام أي مفاوضات مستقبلية بين لبنان و"إسرائيل"، إذ يعني ذلك استمرار حالة "اللاحرب واللاسلام" كأداة ضغط إستراتيجية، تمنع الوصول إلى تسوية نهائية وتسهم في إبقاء التوتر قائماً .

²⁵. الدكتور، أحمد محمد، مرجع سبق ذكره. ص 25.

²⁶. جنى الدهبي، من حافظ إلى بشار الأسد.. هكذا سقط النظام السوري في لبنان أيضاً <https://www.aljazeera.net>

ثانياً: التحولات في سورية وتأثيرها على القضية الفلسطينية وعلاقتها مع الفصائل: التدايات
والمآلات

1. سورية الجديدة ومبدأ الحياد الإقليمي: هل تتراجع القضية الفلسطينية؟

شكّلت القضية الفلسطينية محوراً مركزياً في الخطاب السياسي العربي منذ منتصف القرن العشرين، وقد وظفتها العديد من الأنظمة في سياساتها الخارجية والداخلية على حد سواء، بما في ذلك النظام السوري. فمنذ عام 1970، تموضع النظام السوري ضمن ما يُعرف بـ"محور الممانعة"، الذي أعلن التزامه الثابت برفض التسوية مع "إسرائيل"²⁷، ودعم حركات المقاومة الفلسطينية. غير أن هذا التوجه ظل في كثير من الأحيان محكوماً بحسابات أمنية وإستراتيجية ضيقة، ولم يُترجم إلى دعم فعال للفلسطينيين في مسار نضالهم الوطني، بل شابه التوظيف السياسي والتحكم بقرارات الفصائل المقيمة في سورية، بل ذهب النظام أبعد من ذلك من خلال اعتقال وملاحقة أعضاء بعض الفصائل الفلسطينية، ومنعهم من دخول الأراضي السورية، كما قام النظام السابق بحصار وبمهاجمة مخيم تل الزعتر في لبنان، كما ودعمت القوات السورية المتمركزة في لبنان ميليشيات حركة أمل التي حاصرت المخيمات الفلسطينية في لبنان منذ العام 1985 وحتى العام 1988.

وفي ضوء التحولات الجذرية الناتجة عن سقوط النظام السوري وتأسيس نظام سياسي جديد، تطرح تساؤلات عميقة حول مستقبل القضية الفلسطينية في ظل سورية جديدة تسعى لإعادة تموضعها الإقليمي وبناء شرعية داخلية وخارجية مختلفة.

إن أحد أبرز التحولات المحتملة يتمثل في إعادة تعريف أولويات السياسة الخارجية السورية، إذ يُرجح أن يبتعد النظام الجديد عن الخطاب الإيديولوجي التقليدي الذي وُظف لسنوات ضمن شعارات الممانعة والمقاومة، لصالح خطاب براغماتي يركز على إعادة الإعمار، واستعادة الشرعية الإقليمية والدولية، وبناء تحالفات اقتصادية جديدة. هذا التحول قد يؤدي إلى تراجع موقع القضية الفلسطينية ضمن أولويات النظام السياسي السوري الجديد، لا بالضرورة عداءً لها، وإنما باعتبارها لم تعد محوراً تعبويّاً مركزياً كما كانت في خطاب النظام البعثي. ومع ذلك، فإن حجم التحولات سيعتمد على تركيبة النظام الجديد، وإذا ما كان يتضمن قوى سياسية ذات توجهات قومية أو يسارية، قد تُبقي على حضور رمزي أو فاعل للقضية الفلسطينية ضمن الرؤية الوطنية السورية.

من جهة ثانية، سيتأثر الوجود الفلسطيني في سورية، سياسياً وديموغرافياً، بالتحول في بنية الدولة. فقد شكّلت سورية تاريخياً أحد الملاجئ الأساسية للاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948، واحتضنت ما يقارب نصف مليون لاجئ فلسطيني موزعين على عدد من المخيمات، أبرزها اليرموك وخان

²⁷ كون كوخلين، داعيات-سقوط-الأسد-على-المستقبل-السوري <https://www.majalla.com/node>

دنون والنيرب. غير أن الصراع السوري أدى إلى شبه تدمير لبعضها وإلى تهجير أعداد كبيرة من اللاجئين، وسيكون على النظام السياسي السوري الجديد أن يتعامل مع هذا الملف الشائك ضمن رؤية شاملة لحقوق اللاجئين الفلسطينيين، سواء من حيث الاعتراف القانوني، أو إعادة الإعمار، أو ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، دون أن يتحول هذا الملف إلى عبء أمني أو أداة سياسية بيد قوى خارجية²⁸.

في السياق الإقليمي، فإن التحول في سورية قد يُعيد رسم موقعها في معادلة الصراع العربي-الإسرائيلي. فإذا اختار النظام الجديد الانخراط في علاقات طبيعية مع دول الخليج ومصر، والانفتاح على الغرب، فقد يجد نفسه تحت ضغط لإعادة النظر في علاقته بـ"إسرائيل"، خاصة في ظل التوجه العام نحو التطبيع الذي تنتهجه عدد من الدول العربية. وفي هذه الحالة، سيكون لذلك تداعيات سلبية على القضية الفلسطينية، إذا ما تُرجمت إلى تخفيف الدعم السياسي أو المعنوي للمقاومة الفلسطينية، أو إلى موقف محايد في ملفات أساسية كحق العودة أو القدس أو العدوان على قطاع غزة. أما إذا تمسك النظام الجديد بخطاب داعم للقضية، فسيكون مطالباً بإعادة بناء هذا الدعم على أسس مختلفة، توازن بين السيادة الوطنية وعدم التدخل، وبين الالتزام المبدئي بحقوق الشعب الفلسطيني.

في المحصلة، ستكون القضية الفلسطينية إحدى المؤشرات الأساسية لاختبار هوية النظام السياسي الجديد في سورية هل هو نظام يملك استقلالية قراره ويعيد الاعتبار لمبادئ العدل والتحرر، أم نظام تسويي يخضع لضغوطات المانحين والتحالفات الجديدة؟ في كلتا الحالتين، سيبقى الشعب الفلسطيني، وخاصة اللاجئين في سورية، بحاجة إلى ضمانات قانونية وإنسانية تحمي حقوقهم وتمنع تكرار التجربة المأساوية التي عاشوها خلال الصراع السوري. كما أن الفصائل الفلسطينية ستكون مطالبة بإعادة تموضعها وفق واقع عربي جديد، تتراجع فيه الرهانات الإقليمية، ويتقدم فيه منطق التعددية والاعتماد على الذات.

²⁸ .سامح سنجر، سقوط نظام الأسد في سورية والقضية الفلسطينية التداعيات والآلات، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، آذار 2025) .ص 6-8 .

2. مستقبل الوجود الفصائلي في سورية

يُعد مستقبل فصائل المقاومة المسلحة في سورية أحد أبرز الملفات الشائكة التي ستأثر جذرياً بسقوط النظام السوري السابق و بروز نظام سياسي جديد، خاصة في ظل تنوع هذه الفصائل من حيث الانتماء الأيديولوجي، والولاء السياسي، والدعم الخارجي. فقد لعبت فصائل المقاومة دوراً محورياً في الصراع السوري، سواء تلك التي تأسست لمواجهة النظام السوري، أو التي ارتبطت بمحاور إقليمية ودولية تحت ذرائع المقاومة والممانعة. إلا أن التحولات المتوقعة في المشهد السياسي بعد سقوط النظام السابق ستفرض واقعاً جديداً قد يُعيد رسم خريطة انتشار هذه الفصائل، ويحد من شرعيتها السياسية والعسكرية. فإذا أُسس النظام الجديد على قاعدة تمثيلية وديمقراطية تضمن مشاركة واسعة للمكونات السورية، وتمت عملية إعادة هيكلة شاملة للمؤسسة العسكرية والأمنية، فإن من المرجح أن تُجبر فصائل المقاومة على التحول إلى كيانات سياسية أو الانخراط في المؤسسات الأمنية للدولة الجديدة ضمن آليات دمج وتسريح محكومة بالقانون والرقابة.

من جهة أخرى، فإن النظام الجديد، إذا ما تبنى سياسة الحياد الإقليمي والنأي بالنفس عن الاستقطابات بين محاور النفوذ في المنطقة، سيضع حداً للتبريرات التي استندت إليها بعض الفصائل المسلحة المدعومة من قوى إقليمية كإيران أو تركيا، التي عملت على توظيف المقاومة ضمن مشروعها الاستراتيجي العابر للحدود. وفي هذا السياق، فإن بعض الفصائل، أو المجموعات المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، ستواجه تحدياً وجودياً بسبب فقدانها الغطاء والدعم السوري، وأبعد من ذلك يمكن أن يؤدي ذلك إلى انهيار وتفكك محور المقاومة²⁹، خاصة إذا ترافق ذلك مع ضغط داخلي ودولي لطرده القوى الأجنبية المسلحة من الأراضي السورية، ما سيؤدي إلى تقليص مجال المناورة أمام هذه الفصائل، ويضعها أمام خيارين أما الانسحاب التدريجي أو المواجهة مع النظام الجديد.

كما أن مصير فصائل المقاومة سيعتمد على طبيعة العلاقة المستقبلية بين سورية الجديدة و"إسرائيل". ففي حال تبنى النظام الجديد إستراتيجية تفاوضية مع تل أبيب، أو انخرط في ترتيبات إقليمية قائمة على التهدئة والتعاون³⁰، فإن مشروعية وجود فصائل مقاومة على الأراضي السورية ستهتز سياسياً وشعبياً، خاصة إذا اقترن ذلك بعملية نزع سلاح شامل، وتسوية سياسية داخلية متوازنة. أما في حال ظل الصراع مع "إسرائيل" قائماً، أو بقيت مناطق من الجولان خارج التسوية، فقد تستمر بعض الفصائل بالعمل، ولكن ضمن أطر مشروعية وخاضعة لإشراف الدولة السورية، وليس وفق منطق الولاءات العابر للحدود.

²⁹ . الدكتور، زيد الوريث، مرجع سبق ذكره، ص 86.

³⁰ . سورية ما بعد الأسد والمساومة الإسرائيلية مقابل التطبيع/ <https://www.alkhanadeq.com/>

علاوة على ذلك، فإن العلاقة المستقبلية بين سورية الجديدة والفصائل الفلسطينية المسلحة ستكون موضع مراجعة شاملة سيكون من الصعب السماح للتنظيمات الفلسطينية المسلحة بالمحافظة على سلاحها³¹، مثل الجبهة الشعبية - القيادة العامة، وحركة الجهاد الإسلامي، والصاعقة، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وفي حال تبني النظام الجديد سياسة أمنية صارمة تقوم على احتكار السلاح، وضبط العمل العسكري داخل أراضي الدولة، فسُعيد تحديد العلاقة مع هذه الفصائل وفق معايير السيادة الوطنية والمصالح السورية، مما قد يُنهي مرحلة كانت فيها الفصائل تُمارس أدواراً سياسية وعسكرية وإعلامية انطلاقاً من الأراضي السورية.

لذلك النظام السياسي السوري الجديد يمكن أن يتعامل مع ملف فصائل المقاومة في سورية بمقاربة مركبة تراعي حق الفلسطينيين في الدفاع عن أنفسهم وتقرير مصيرهم، ولكن ضمن شرعية الدولة السورية وتحت سيطرتها، لا عبر فصائل تعمل كأذرع لوكلاء إقليميين. وبالتالي، فإن نجاح النظام السياسي الجديد في ضبط هذا الملف سيكون مؤشراً حاسماً على مدى قدرته على استعادة السيادة، وإنهاء حالة التشرذم الأمني، وإرساء دعائم دولة مركزية قائمة على القانون واحتكار العنف المشروع للدولة، ذلك سيكون واحد من تلك الترتيبات الأمنية والإقليمية التي تسعى إليها الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الاحتلال، ومعها بعض الدول العربية، على طريق إنهاء ملف القضية الفلسطينية، الذي بات يشكل حملاً ثقيلاً على بعض الأنظمة العربية، هذا من جهة، وكجزء من هندسة الإقليم التي تسعى لها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من خلال تحجيم دور إيران الإقليمي، باعتبار أن غالبية الفصائل الفلسطينية الموجودة في سورية تربطها علاقات وثيقة مع إيران، وترى تلك الفصائل بإيران بأنها قائدة لمحور المقاومة، في حين ترى إيران أن تلك الفصائل هي أحد أهم أدواتها في المنطقة، وتشكل لها نراعاً طويلاً خاصة عندما تريد إيران تحريك مياه راكدة مرتبطة بمصالحها، وذلك من خلال الحرب بالوكالة، أو من خلال إحداث قلاقل هنا أو هناك.

³¹ أنور الغربي، سورية الجديدة: الراجح والخاسرون بعد سقوط نظام بشار الأسد، مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية، ورقة تقدير موقف، 2024/12/20 .

ثالثاً: التفاعلات السورية-الإسرائيلية: من المواجهة إلى احتمالية التطبيع

شهدت العلاقة بين سورية و"إسرائيل" منذ عام 1948 حالة من الصراع المستمر، اتسمت بالعداء العسكري والسياسي، مع تمسك النظام السوري بدعم المقاومة اللبنانية والفلسطينية ورفض أي تطبيع أو اعتراف بـ"إسرائيل"، خصوصاً في ظل احتلال الجولان. ومع اندلاع الثورة السورية عام 2011 وما تبعها من تحولات داخلية وإقليمية، دخلت هذه العلاقة طوراً جديداً، أتمم بتراجع أولوية الصراع مع "إسرائيل" لصالح أولويات أمنية وسياسية داخلية، وبتزايد تعقيد المشهد الإقليمي المحيط بالقضية السورية.

على المستوى الجيوسياسي، أفضى انهيار مؤسسات الدولة المركزية السورية إلى تراجع قدرة نظام الأسد على استخدام ورقة الصراع العربي-الإسرائيلي كورقة ضغط. ركّز النظام جهوده على البقاء الداخلي، مما جعل مسألة الصراع مع "إسرائيل" قضية مؤجلة. وفي ذات الوقت، كانت المنطقة تشهد توسع دائرة التطبيع مع "إسرائيل"، مع توقيع الإمارات، البحرين، المغرب، والسودان لاتفاقيات أبراهام عام 2020، مما زاد من عزلة سورية الإقليمية وأضعف الإجماع العربي التقليدي حيال "إسرائيل".

عسكرياً وأمنياً، مثّل الوجود الإيراني وحزب الله في سورية (مبرراً) "لإسرائيل" لتوسيع عملياتها العسكرية العدوانية حيث نفذت مئات الضربات الجوية داخل الأراضي السورية، مستهدفة بنى تحتية عسكرية إيرانية وأخرى تابعة لحزب الله³²، ورغم استمرار الهدوء النسبي في الجولان، تحولت الجبهة السورية إلى ساحة مواجهة غير مباشرة بين "إسرائيل" من جهة، وإيران وحزب الله من جهة أخرى، ما أثار مخاوف إسرائيلية من تحول الجنوب السوري إلى جبهة تهديد متقدمة³³.

فمن المرجح أن تبذل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية جهوداً حثيثة لدفع سورية الجديدة، نحو مسار تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"³⁴، على غرار ما جرى في سياقات إقليمية أخرى ضمن "اتفاقيات أبراهام". ستعتمد هذه الجهود على أدوات ضغط مركبة تشمل الشروط السياسية والاقتصادية، من خلال ربط ملف إعادة الإعمار ورفع العقوبات الدولية بموافقة النظام الجديد على الدخول في مفاوضات سلام مع "إسرائيل". كما ستوظف آليات الدعم الدبلوماسي والاعتراف الدولي بشرعية النظام الجديد مقابل انخراطه في تسوية إقليمية شاملة.

³² للتفصيل أكثر، أنظر/ي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، القراءات الإسرائيلية لسورية "ما بعد الأسد"، ورقة تقدير موقف، 2024/12/24.

³³ للتفصيل أكثر، أنظر/ي، الدكتور، مصطفى عبد العزيز، تعدد الأدوار في الأزمة السورية تداعياتها على فرص الحل واحتمالات المستقبل، مجلة شؤون عربية، العدد (186)، 2021.

³⁴ صحيفة زمان التركية، بماذا تحلم "إسرائيل" في سورية ما بعد الأسد <https://www.zamanarabic.com>

ومن المتوقع أن يُمارَس الضغط أيضاً عبر المؤسسات المالية الدولية لا سيما البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، وإشراك دول عربية ذات علاقات قائمة مع "إسرائيل" للعب دور الوسيط والمُحَفِّز. لذلك، فإن واشنطن وبعض العواصم الأوروبية قد تتبنيان نهجاً تدريجياً قائماً على خطوات متبادلة، تبدأ بإجراءات تهدئة وتنسيق أمني، وصولاً إلى مفاوضات سلام بضمانات سياسية وأمنية للطرفين.

وعلى الرغم من غياب معلومات رسمية على وجود محادثات، هناك تقارير عن تفاهات ميدانية غير معلنه، بوساطة دولية، تهدف إلى تنظيم قواعد الاشتباك في الجنوب السوري دون التوصل إلى اتفاق سلام رسمي مع دولة الاحتلال، وفي هذا السياق، تسعى "إسرائيل" إلى تحييد الجبهة السورية عبر إجراءات تكتيكية لا عبر تسويات سياسية نهائية³⁵. وأبعد من ذلك فإن دولة الاحتلال تحاول من وراء مساعدتها لدروز سورية إلى توظيف هذا الدعم كذريعة لتبرير استمرار هيمنتها وسيطرتها على جنوب سورية. وفي هذا الصدد قال وزير حرب الاحتلال، يسرائيل كاتس: (من واجبنا الدفاع عن دروز سورية من أجل إخواننا الدروز في "إسرائيل"، تقديراً لإخلاصهم وإسهامهم الكبير في أمن "إسرائيل")³⁶. ويكشف هذا التصريح عن الأبعاد السياسية التي تقف خلف هذا الدعم، إذ لا يقتصر هدفه على البعد الإنساني المزعوم، بل يتجاوز ليشكل أداة دعائية تستخدمها حكومة نتنياهو لتعزيز خطابها السياسي الداخلي، ولتقديم نفسها كحامية للأقليات. كما تسعى من خلال هذا النهج إلى استغلال ورقة الدروز كورقة ضغط إستراتيجية على النظام الجديد في سورية، حتى وإن أدى ذلك إلى إشعال فتيل حرب أهلية جديدة³⁷.

مستقبلاً تبدو احتمالات عقد معاهدة سلام بين سورية و"إسرائيل" كبيرة في ظل المعطيات الحالية. فمن جهة، على الرغم من أن سورية ما زالت متمسكة بثوابتها التقليدية تجاه "إسرائيل"؛ ومع ذلك ستستمر "إسرائيل" في استغلال هشاشة الوضع السوري لتعزيز أمنها دون الانخراط في مسارات تفاوضية حالياً.

كما أن وصول المعارضة السورية إلى سدة الحكم، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحول تدريجي في العلاقة، بين سورية و"إسرائيل" وبالتالي فإن النظام الجديد سيتبنى لاحقاً سياسة براغماتية، وسيسعى إلى إعادة بناء الدولة وإعادة التموضع الإقليمي بعيداً عن النفوذ الإيراني، فقد تُفتح آفاق

³⁵ . إيهود يعاري، تجنّب المواجهة بين "إسرائيل" و"سورية" (الجزء الثاني): فرصة لفتح مفاوضات جديدة

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tjnw-almwajht-byn-asrayyl-wswrya-aljz-althany-frst-lfth-mfawdat-jdydt>

³⁶ . تسفي برئيل، المساعدة للدروز رافعة لسيطرة إسرائيلية في جنوب سورية، صحيفة القدس، الاثنين 2025/5/5، ص 7.

³⁷ . رون بن يشاي، نبحر في المتاهة السورية، صحيفة القدس، الاثنين 2025/5/5، ص 7.

لحوارات أمنية غير مباشرة مع "إسرائيل" في المستقبل القريب، أو حتى تفاوض مشروط على قضايا مثل الجولان، ضمن رعاية دولية وعربية³⁸.

تبقى استعادة الجولان تحدياً جوهرياً في أي تسوية مستقبلية³⁹. ف"إسرائيل" ترفض حالياً مبدأ الانسحاب من الجولان، وفي المقابل قد لا يحظى النظام السوري الجديد بشرعية داخلية إذا ما تنازل عن الجولان. كما أن العوامل الداخلية، مثل موقف الشارع السوري الراض للتطبيع، وملف اللاجئين الفلسطينيين، ستلعب دوراً مهماً في تحديد مسار العلاقة المستقبلية، بين سورية و"إسرائيل".

ومع ذلك ستبقى العلاقة بين سورية و"إسرائيل" مرهونة بالتوازنات الداخلية والإقليمية والدولية، حيث ترى "إسرائيل" أن التدخل التركي المتزايد في سورية الذي يمكن أن يعقد العلاقات الإقليمية⁴⁰، كما يشمل ذلك الاعتبارات الداخلية السورية، والمصالح الإقليمية، والمعادلات الدولية. ورغم أن السلام الكامل بين سورية و"إسرائيل" قد يبدو بعيد المنال في الوقت الحالي، إلا أن سيناريوهات التهدة والتفاهات الأمنية المحدودة قد تشكل أرضية مؤقتة لاستقرار الجبهة السورية في المدى المنظور، الأمر الذي سيمهد لاحقاً للبدء بالمفاوضات الرسمية بينهما، والتي ستفضي إلى تطبيع كامل للعلاقات الدبلوماسية والسياسية مع فتح للحدود بينهما، واستعادة سورية لأجزاء من أراضيها المحتلة وبعض المناطق العازلة، مع تواجد رمزي للجيش السوري بها، لكن هضبة الجولان والمرتفعات الأخرى، ستبقى تحت سيطرة "إسرائيل" الأمنية، وذلك من خلال ترتيبات أمنية لهذه الغاية بما فيها الرادارات وأجهزة الإنذار المبكر، وتواجد عسكري إسرائيلي كامل مع الأسلحة الثقيلة، وسيكون ذلك من خلال استئجار لتلك المناطق من دولة الاحتلال لفترة زمنية طويلة .

³⁸ دارين خليفة كيف يمكن لتجاوزات "إسرائيل" في سورية أن تأتي بنتائج عكسية، منظمة الأزمات الدولية

<https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/east-mediterranean-mena/syria-israelpalestine/how-israels-overreach-syria-may-backfire>

³⁹ . صحيفة زمان التركية، بماذا تحلم "إسرائيل" في سورية ما بعد الأسد <https://www.zamanarabic.com>

⁴⁰ . ساهر غزاوي، قراءة في المواقف الإسرائيلية من سقوط نظام الأسد، مركز رؤية للتنمية السياسية www.visionpd.org

خاتمة

تشير المعطيات الراهنة إلى أن التحوّل في سورية، ليس مجرد تغيير في النخبة الحاكمة، بل هو تحوّل عميق في بنية الدولة السورية وهويتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وموقعها الإقليمي. لذلك فإن إعادة بناء سورية ما بعد الصراع تتطلب بالضرورة صياغة مشروع وطني تشاركي يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع، ويضمن التمثيل المتكافئ لجميع المكونات، ويحترم التنوع الثقافي والديني واللغوي كمصدر للغنى لا للانقسام.

داخلياً، ستظل تداعيات التحول في سورية مرتبطة بإعادة هيكلة النظام السياسي على أسس ديمقراطية تشاركية، تعالج المظالم المتراكمة، وتؤسس لعدالة انتقالية تُنهي منطوق الإفلات من العقاب، وتمنح الضحايا حقهم في الحقيقة والجبر والمساءلة. كما سيكون مستقبل الاستقرار الاجتماعي مرهوناً بقدرة النظام الجديد على تجاوز المنطق الأمني، وبناء مؤسسات دولة مدنية فعالة، تُعيد الاعتبار إلى سيادة القانون والمواطنة المتساوية. ولن يتحقق ذلك دون عودة المهجرين واللاجئين، ودمجهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفق رؤية تنموية شاملة تُنهي التفاوت بين المركز والأطراف، وتعزز مناعة الدولة ضد عودة الانقسام والعنف.

أما على المستوى الإقليمي، فإن سورية الجديدة ستعيد ترتيب موازين القوى في الشرق الأوسط، خاصة إذا تراكمت التحولات السياسية فيها مع تراجع النفوذ الإيراني، وانكفاء القوى غير الرسمية المسلحة. هذا الانعكاس سيؤثر على المعادلة الأمنية في لبنان، وعلى علاقة سورية مع كل من تركيا و"إسرائيل"، كما سيفتح المجال أمام إعادة إدماج دمشق في المحيط العربي، سواء عبر الجامعة العربية أو من خلال تحالفات ثنائية جديدة، تستجيب للتحديات المشتركة في ملفات الحدود، واللاجئين، والإرهاب، والتنمية.

في المحصلة، لا يمكن اختزال التحوّل في سورية في مسألة إسقاط النظام السابق، بل يجب النظر إليه كمسار تاريخي يعيد تشكيل البنى السياسية والاجتماعية والهوياتية للدولة السورية. إن نجاح هذا التحول مرهون بإرادة سياسية سورية مستقلة، قادرة على توجيه المرحلة القادمة نحو المصالحة، والتنمية، والديمقراطية، كما أن المجتمع الدولي، بما في ذلك القوى الكبرى والفاعلون الإقليميون، يتحملون مسؤولية أخلاقية وسياسية في دعم هذا المسار، لا من خلال فرض الوصاية أو تغليب أطراف بعينها، بل من خلال تمكين السوريين أنفسهم من استعادة سيادتهم، وتقرير مستقبلهم بأنفسهم، وفق رؤية عادلة وشاملة تستجيب لطموحاتهم الوطنية. وفق رؤية شاملة تدمج بين الحلول السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سورية، وتؤكد على أن استقرار سورية هو شرط أساسي لاستقرار الإقليم، وأن تجاوز الأزمة يتطلب إرادة دولية وإقليمية وتوافقاً داخلياً على هوية الدولة الجديدة.

يمكن القول أنه في إطار الوضع الداخلي السوري وإعادة بناء الدولة، لا بد من العمل على صياغة عقد اجتماعي جديد يقوم على التعددية السياسية والاعتراف بالمكونات الاجتماعية والعرقية كافة، ويكرس المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية. وتنفيذ إصلاح شامل لمؤسسات الدولة، لا سيما الأجهزة الأمنية والقضائية، بما يعزز من استقلالها وحيادها وخضوعها للرقابة والمساءلة، واعتماد العدالة الانتقالية كشرط جوهري للمصالحة الوطنية، من خلال جبر الضرر ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة. وتطوير استراتيجيات فعالة لإعادة إعمار الاقتصاد السوري، تعزز الاعتماد على الذات، وتضمن عودة اللاجئين والنازحين وإدماجهم في الحياة العامة. ومواجهة مظاهر التشطي المجتمعي من خلال إطلاق برامج وطنية للمصالحة وإعادة بناء الثقة المجتمعية.

أما على صعيد العلاقات الإقليمية والدولية، لا بد من إعادة صياغة موقع سورية في النظام الإقليمي بما يوازن بين المصالح الوطنية السورية، دون الارتهان لمحاور خارجية، مع إعادة ضبط العلاقات سورية مع محيطها الإقليمي والانفتاح المتوازن معها يخدم السيادة الوطنية السورية، وإعادة تعريف العلاقة مع "إسرائيل" ضمن رؤية وطنية وسيادية، ترفض الإملاءات، ولا تتنازل عن الحقوق الوطنية، خاصة في ملف الجولان، مع الحذر من أي تسويات مجتزأة تهدد الهوية الوطنية السورية، وتعزيز العلاقات مع الدول العربية.

أما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية في السياسة الخارجية السورية الجديدة، وضمان عدم تحوّل التحولات السياسية إلى مبرر للتخلي عن ثوابت دعم الحقوق الفلسطينية، وإعادة صياغة العلاقة مع الفصائل الفلسطينية المتواجدة في سورية، بما يضمن احترام السيادة السورية، مع الحفاظ على الدعم السياسي للحقوق الفلسطينية المشروعة في إطار الشرعية الدولية، ورفض أن تكون سورية الجديدة جزءاً من هندسة إقليمية تهدف لتصفية القضية الفلسطينية أو فرض تسويات قسرية على الشعب الفلسطيني.

قائمة المراجع

الكتب

سامح سنجر، سقوط نظام الأسد في سورية والقضية الفلسطينية التداعيات والمآلات، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، آذار 2025).

الدوريات

1. الدكتور، زيد الوريث، تداعيات سقوط النظام السوري على محور المقاومة، مجلة القانون والعلوم البيئية، المجلد (4)، العدد (1)، 2025.
2. أماني السروجي، مستقبل سورية ما بعد سقوط نظام الأسد، مجلة السياسة الدولية، 2024/12/9.
3. الدكتور، مصطفى عبد العزيز، تعدد الأدوار في الأزمة السورية تداعياتها على فرص الحل واحتمالات المستقبل، مجلة شؤون عربية، العدد (186)، 2021.
4. الدكتور، أحمد محمد، أثر الأزمة السورية في 2011م على الشرق الأوسط، مجلة كلية الدراسات العليا - جامعة النيلين، المجلد (15)، العدد (10)، 2020.

أوراق المواقف والسياسات والندوات

5. المسار للدراسات الإنسانية، انهيار النظام السوري.. العوامل المؤثرة ومواقف الدول العربية الفاعلة، ورقة بحثية، 2024/12/31.
6. فاتح شعبان، إعادة التفكير في جغرافيا الشرق الأوسط السياسية بعد سقوط نظام الأسد، مركز حرمون للدراسات المعاصرة. ورقة سياساتية، 2025/5/4.
7. أنور الغربي، سورية الجديدة: الرابحون والخاسرون بعد سقوط نظام بشار الأسد، مركز المتوسط للدراسات الإستراتيجية، ورقة تقدير موقف، 2024/12/20.
8. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، القراءات الإسرائيلية لسورية "ما بعد الأسد"، ورقة تقدير موقف، 2024/12/24.
9. الدكتور، أحمد لافي، سيناريوهات المستقبل الإيراني بعد انهيار نظام بشار الأسد، ورقة سياسات، مركز تقدم للسياسات، 2024/12/24.
10. الدكتور، علي بشار أغوان، قراءة إقليمية في الارتدادات والجيوسياسية تجاه العراق بعد التمدد الجغرافي لهيئة تحرير الشام، ورقة تقدير موقف، مركز البيان للدراسات والتخطيط
11. معهد السياسة والمجتمع، سورية ما بعد الأسد: السيناريوهات والديناميات الإقليمية، ندوة، 2025/2/1.

الصحف

1. تسفي برئيل، المساعدة للدروز رافعة لسيطرة "إسرائيلية" في جنوب سورية، صحيفة القدس، الاثنين 2025/5/5.

2. رون بن يشاي، نجر في المتاهة السورية، صحيفة القدس، الاثنين 2025/5/5.

المواقع الإلكترونية

1. محمد محمود أبيه، سورية ما بعد بشار الأسد: إلى أين ستجبه؟ <https://www.aljazeera.net>

2. منى الدحاح، القلق العربي من مستقبل سورية بعد سقوط الأسد، صحيفة عكاظ، https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2176484?utm_source=chatgpt.com

3. عمر الشيخ، مستقبل سورية بعد سقوط النظام: ما يقوله المثقفون، <https://www.jadaliyya.com/Details/46468>

4. الدكتور، عبد الرحيم جاموس، سورية بعد سقوط بشار الأسد وصعود هيئة تحرير الشام: بين الفوضى والاستقرار

<https://www.amad.com.ps/ar/post/547471>

5. سعيد حامد، التحديات والمخاطر في مرحلة ما بعد سقوط النظام في سورية <https://www.aljazeera.net>,

6. منى يعقوبيان، هكذا غير سقوط النظام السوري مستقبل الشرق الأوسط <https://arabi21.com/story/>

7. نوران عوضين، إشكاليات مُركبة: سقوط نظام "الأسد" وترتيبات المرحلة القادمة، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية.

https://ecss.com.eg/50572/?utm_source=chatgpt.com

8. أحمد عزام حسن، تداعيات سقوط نظام بشار الأسد على مستقبل سورية، <https://alarab2030.com>

9. سورية ولبنان.. من الجوار الصعب إلى التعاون <https://www.aljazeera.net>

10. صحيفة اللواء، تداعيات سقوط نظام الأسد على "حزب الله" أكثر إيلاماً من نتائج العدوان، <https://aliwaa.com.lb>

11. ريهام محمد، مستقبل حزب الله بعد سقوط بشار الأسد: بين العزلة الإقليمية والانقسامات الداخلية <https://shafcenter.org>

12. الدكتور، نسيب غبريل، ما هي انعكاسات الوضع في سورية على الاقتصاد اللبناني
www.skynewsarabia.com
13. أرميناك توكماجيان، خضر خضور، التصعيد في اليمن، والعلاقات الأمريكية-اللبنانية، والحدود السورية، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط <https://carnegieendowment.org>
14. جنى الذهبي، من حافظ إلى بشار الأسد.. هكذا سقط النظام السوري في لبنان أيضا
<https://www.aljazeera.net>
15. كون كوخلين، داعيات-سقوط-الأسد-على-المستقبل-السوري
<https://www.majalla.com/node>
16. سورية ما بعد الأسد والمساومة الإسرائيلية مقابل التطبيع <https://www.alkhanadeq.com>
17. صحيفة زمان التركية، بماذا تحلم "إسرائيل" في سورية ما بعد الأسد
<https://www.zamanarabic.com>
18. إيهود يعاري، تجنّب المواجهة بين "إسرائيل" و"سورية" (الجزء الثاني): فرصة لفتح مفاوضات جديدة
<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/tjnwb-almwajht-byn-asrayyl-wswrya-aljz-althany-frst-lfth-mfawdat-jdydt>
19. دارين خليفة كيف يمكن لتجاوزات "إسرائيل" في سورية أن تأتي بنتائج عكسية، منظمة الأزمات الدولية
<https://www.crisisgroup.org/ar/middle-east-north-africa/east-mediterranean-mena/syria-israelpalestine/how-israels-overreach-syria-may-backfire>
20. ساهر غزاوي، قراءة في المواقف الإسرائيلية من سقوط نظام الأسد، مركز رؤية للتنمية السياسية
www.visionpd.org